المصيدة

استغلال العمال المهاجرين في ماليزيا

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2010

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2010

رقم الوثيقة: ASA 28/006/2010
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 2.8 مليون من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات

منظمة العفو الدولية

مـلـخص

"كنا نعمل 12 ساعة في اليوم، لسبعة أيام في الأسبوع دون أي يوم للراحة أو أجر على الساعات الإضافية، كما ينص عقد التوظيف. وكل يوم ارتحنا فيه كان يعتبر إجازة غير مدفوعة الأجر أو غياباً."

--عامل بنغلاديشي مهاجر في ماليزيا

يرتحل آلاف الرجال والنساء الباحثين عن فرصة عمل كل عام، من بنغلاديش والهند وإندونيسيا ونيبال وفيتنام وبلدان أخرى في الإقليم، إلى ماليزيا، وقد خدعتهم الوعود البراقة بالخلاص. وما إن يحطوا الرحال، حتى يبدأ العديد منهم رحلة عمل من 12 ساعة في اليوم أو أكثر، وغالباً في ظروف غير آمنة، بينما تنصب على رؤوسهم الشتائم من أصحاب العمل، هذا إذا سلموا من الإساءات البدنية الفظة. ويظل العديد من هؤلاء يكدحون دون أن يتلقوا الأجر الذي وعدوا به حينما كانوا في أوطانهم. وحكومة ماليزيا تتحمل المسؤولية عن منع مثل هذه الانتهاكات، التي يمكن أن تشمل الاستغلال وعمل السخرة والاتجار بالأشخاص. ولكنها تغض الطرف، في معظم الأحيان، عن مسؤوليتها هذه.

والعمال المهاجرون الذين يأتون إلى ماليزيا غالباً ما يكتشفون، في واقع الحال، أن كل ما أخبرتهم به وكالات التشغيل في بلدانهم بشأن ما سيحصلون عليه من عمل غير صحيح – سواء فيما يخص الأجور التي يحصلون عليها، أو فيما يتعلق بصاحب العمل، أو بالنسبة لنوع العمل الذي يقومون به. وبعض هذه الوكالات تعدهم بوظائف لا وجود لها.

بينما لا يحصل العديد من التواقين إلى فرصة عمل أبداً على عقد للعمل؛ ويعطى آخرون وثائق باللغة الإنجليزية لا يستطيعون فهمها، وقبل أن يغادروا بلدانهم إلى ماليزيا بفترة لا تتيح لهم فهم شيء.

وفي العادة، يدفع العمال المهاجرون مبالغ كبيرة من المال للوكالة التي ستشغلهم في ماليزيا. فينفق معظم هؤلاء ما لا يقل عن 1,000 دولار أمريكي؛ بينما يدفع العمال القادمون من بنغلاديش أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ. وحتى يوفروا هذه المبالغ، يلجأ العمال ومعهم عائلاتهم إلى بيع أراضيهم أو إلى الاقتراض، وغالباً بفوائد باهظة. حيث يحد اضطرارهم إلى تسديد الدين الذي تكبدوه حتى يصلوا إلى ماليزيا فيما بعد من خياراتهم.

وبالنسبة لعديدين، لا تعود العودة إلى بلدانهم خياراً مطروحاً، حتى عندما يدركون بأنه قد جرى استغلالهم.

فالديون التي تكبدوها بناء على الوعود التي بُذخت لهم بوظائف جيدة أكبر من أن يتحملوها، ولا يجدون أمامهم سوى القبول بأوضاع لا تختلف في شيء عن الاسترقاق المترتب على الدين.

وتنعدم الخيارات أمام بعض العمال فيجبرون على العمل رغم إرادتهم، حيث يحبسون في المشاغل وأماكن العمل تحت التهديد بالعنف. ومن الناحية العملية، لا يستطيع معظم هؤلاء العمال ترك أصحاب عملهم دون التعرض لمخاطر كبيرة. فجميع أصحاب العمل، تقريباً، يحتجزون جوازات سفر ووثائق عمالهم التي ينبغي أن يبرزها هؤلاء عندما تطلبها سلطات تنفيذ القوانين، واللازمة لهم عندما يقررون العودة إلى أوطانهم.

ومثل هذه الممارسات القائمة على الإكراه هي بعينها مواصفات عمل السخرة الذي يخضع له هؤلاء.

وفي بعض الحالات، تعمد وكالات التشغيل إلى اجتذاب عمال دون سن 18 عاماً، فيضطر هؤلاء إلى الحصول على جوازات سفر مزورة لإخفاء هذه الحقيقة. ويغدو مثل هؤلاء العمال اليافعين أكثر تعرضاً للخداع، وأكثر انكشافاً لأشكال أخرى من الانتهاكات، وعرضة لإصابات العمل. وفي حالات عديدة، يقومون بأعمال لا ينبغي أن يعملوا فيها، مع أن ماليزيا ملزمة بمقتضى القانون الدولي بأن تحمي الأطفال ممن هم دون سن 18 عاماً من الاشتغال بالأعمال المحفوفة بالمخاطر ومن الاستغلال الاقتصادي.

يعمل في ماليزيا نحو 2.2 مليون عامل مسجلين رسمياً كعمال أجانب، أي 20 بالمائة من قوة العمل في ماليزيا. ويقارب عدد العمال الأجانب غير المسجلين رسمياً، أي غير الشرعيين، هذا العدد.

والعديد من العمال المهاجرين في ماليزيا هم من ضحايا الاتجار بالبشر – حيث يتم اجتذابهم عبر الاحتيال والخداع بغرض استغلالهم. وفي واقع الحال، صنَّف تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لسنة 2009 المتعلق بالاتجار بالبشر ماليزيا بين الدول الأسوأ في هذا المضمار (Tier 3)، حيث أدرجها في قائمة الدول الأكثر خرقاً لمعايير الحد الأدنى لمكافحة الاتجار بالبشر، والتي لا تبذل جهوداً ذات مغزى للقيام بذلك.

ويفاقم من مشكلة الاتجار بالبشر دخول وكلاء التشغيل الأفراد على خط المهنة، ولكن حكومة ماليزيا لا تني تيسِّر لهم انتهاكاتهم هذه. فالأنظمة السائبة التي تحكم عمل هؤلاء الوكلاء، وقوانين وسياسات العمل المنتهكة للحقوق، وعادة السماح لأصحاب العمل بمصادرة جوازات سفر من يعملون لديهم، تخلق المناخ المناسب لازدهار هذا النمط من الاتجار بالأشخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض سلطات الهجرة الماليزية نفسها قد شاركت في الاتجار بالأشخاص عن طريق تسليم معتقلي الهجرة إلى المتجرين بالبشر المنتشرين على الحدود مع تايلاند. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على حالات أكثر من عشرة من مثل هؤلاء لأشخاص ممن جرى الاتجار بهم على هذا النحو، وأحياناً لأكثر من مرة، ما بين 2006 وأوائل 2009.

"ذهبنا إلى الشرطة وطلبنا مساعدتنا ... واكتشفنا أن ضابط الشرطة هذا والمهربين أصدقاء... فصرنا نحاول الفرار من الشرطة ومن المتّجرين بالأشخاص في الوقت نفسه."
--عامل بورمي مهاجر في ماليزيا

ومن حيث المبدأ، تغطي قوانين التشغيل النافذة في ماليزيا معظم العمال الأجانب على وجه العموم. أما في الممارسة العملية، فإن غياب التنفيذ الفعال وارتهان العمال الأجانب لأصحاب العمل ووكالات التشغيل تعني أن هؤلاء العمال لا يكادون يتمتعون بأية ضمانات، إن كانت هناك ضمانات فعلية أصلاً، ضد الانتهاكات.

أما الضمانات للعاملات في المنازل فأقل حتى من تلك التي يمكن أن يتمتع بها العمال المهاجرون الآخرون عندما تنتهك حقوقهن. فالعمل في المنازل مستثنى بصورة منهجية من معظم ضمانات الحماية التي يوفرها قانون العمل. ونتيجة لذلك، فإن أشكال العمل التي تقوم بها النساء والفتيات في العادة تتمتع بالحماية بصورة أدنى حتى من أنواع العمل الأخرى. وليس ثمة تبرير مقنع لاستثناء العمل المنـزلي من تشريعات العمل. وفي حقيقة الأمر، تعرِّض طبيعة العمل المنـزلي التي تفرض العزلة على العاملات في المنازل لمخاطر خاصة في أن تنتهك حقوقهن، ما يستدعي بالضرورة تمتعهن بحماية أكبر وليس أقل. ومن هنا فإن استثناء العاملات في المنازل من معظم تدابير الحماية لقوانين العمل يشكل انتهاكاً واضحاً للحق في الحرية من التمييز.

"قال لي، هل يمكنك أن تأتي وتحضري كأسين وأن تجلسي هنا وتقضي بعض الوقت معي؟ ثم صب لي الويسكي ووضع شيئاً فوقه. لم أرغب في الشرب، ولكنني فعلت ذلك، وبعد ذلك تقيأت وذهبت إلى غرفتي. ثم دخل مخدومي غرفتي وجردني من ملابسي واغتصبني."
--عاملة منزلية في ماليزيا

ويشكل العمال المهاجرون هدفاً دائماً لإساءة المعاملة والابتزاز من جانب الشرطة وممثلي "الفيلق الشعبي للمتطوعين" (ريلا). فالقانون يخول الشرطة سلطة التحقيق في وضع العامل المهاجر؛ وظل فيلق "ريلا" يتمتع بالصلاحيات نفسها حتى منتصف 2009. وكثيراً ما تسيء الشرطة وممثلو "ريلا"، على السواء، استخدام تلك السلطة، حيث يتعاملون مع التوقيفات باعتبارها فرصة لجني الأموال.

ويفضي القسط الأكبر من أسلوب مقاربة ماليزيا لمسألة الهجرة من الناحية العملية إلى تجريمها، علماً بأن البلاد لا تستطيع الاستمرار من دون العمال المهاجرين. فموجات القبض الواسعة النطاق في الأسواق وشوارع المدن على العمال المهاجرين، والمداهمات التي تشن بلا مبرر ودون تمييز على أماكن سكنهم الخاصة في الأحياء الفقيرة، إنما تبعث برسالة مفادها أن كون الشخص فقيراً وأجنبياً – وبغض النظر عن وضعه كمهاجر – هو مثار شك بصورة آلية. ويسود مقاربة تنفيذ تشريعات وأنظمة الهجرة منطق "اقبض عليه الآن، وحقق في الأمر لاحقاً". وفي الأغلبية الكاسحة من الحالات، يستهدف منهاج عمل الحكومة، في واقع الحال، قبل أي شيء آخر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عوضاً عن استهداف مرتكبي هذه الانتهاكات.

كما إن من السهل أن يفقد الشخص وضعه القانوني – حيث يصبح العديد من العمال المهاجرين بلا وثائق دون ذنب منهم وجراء عدم قيام أصحاب عملهم بتجديد تراخيص عملهم أو إقامتهم. ولا تكلف سلطات تنفيذ القوانين والأنظمة نفسها عادة عبء التصرف بنـزاهة؛ وفي بعض الحالات التي قامت منظمة العفو بتوثيقها، اشتكى العمال المهاجرون أيضاً من تعرضهم لسوء المعاملة عندما قبض عليهم هم أنفسهم بسبب انتهاكات فنية لقوانين الهجرة.

فالعقوبات التي تفرض على من لا يملكون الوثائق قاسية. ويفرض على المهاجرين غير الشرعيين الغرامات والحبس والترحيل. ومن الجائز، لا بل يحدث في كثير من الأحيان، أن يفرض القضاة على المهاجرين الذين يدانون بدخول البلاد بصورة غير شرعية أحكاماً بالجلد بعصي الخيزران: فما بين 2002 و2008، بلغ عدد من عوقبوا على هذا النحو قرابة 35,000 من المهاجرين.

ويودع من يتم القبض عليهم في مراكز اعتقال تابعة للهجرة في ظروف أدنى مستوى بكثير مما تقتضيه معايير الحد الأدنى الدولية. فالمرافق الثلاثة التي قامت منظمة العفو الدولية بجولة تفتيش عليها اتسمت بالاكتظاظ الشديد للغاية – حيث ذكر بعض المحتجزين، في حقيقة الأمر، أنهم لا يستطيعون التمدد للنوم دون أن تلمس أجسادهم أجساد من هم بجوارهم. وتفتقر هذه المرافق إلى الفراش الضروري وإلى مياه الشرب وإلى الدواء عندما يقع أحدهم فريسة المرض. وعلى نحو شبه مطلق، اشتكى المحتجزون من أنهم كثيراً ما يجوعون ومن أن ما يحصلون عليه من طعام متعفن في كثير من الأحيان. ويجلس المحتجزون في زنازينهم طوال اليوم دون أن يجدوا شيئاً يفعلونه، وتمر أيام، في معظم الأحيان، دون أن تتاح لهم فرصة الخروج لاستنشاق الهواء الطلق. وليس ثمة من مجال للتمارين الرياضية أو للصلاة الجماعية أو لأية أنشطة من هذا القبيل. ولا يثير الدهشة في مثل هذه الأحوال أن تنتشر الأمراض بسرعة، وأن تصبح المشاجرات بالأيدي بين المحتجزين من الأمور اليومية. وفضلاً عن ذلك، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن تعرض المحتجزين للعنف على أيدي الحراس. وإضافة إلى ذلك، يحتجز من هم دون سن 18 مع الكبار، في مخالفة صريحة للقانون الدولي.

"قاموا بتجريدي من ملابسي ... إلا من قطعة قماش صغيرة تغطي إحليلي ... ثم قاموا بتقييدي. وانهالت علي الضربات بعصا الخيزران. مزقت جلدي وآلمتني كثيراً. وكانت دمائي تسيل. ولم أستطع ارتداء أي ملابس لائقة مدة خمسة أيام بسبب الألم."
--عامل بورمي مهاجر في ماليزيا تعرض للضرب بالعصا

وقد يحكم على الأشخاص الذين يدانون بدخول البلاد بصورة غير مشروعة بست جلدات من عصي الروتان، وهي عصي رفيعة من الخيزران. ومثل هذا الجلد مذّل على نحو مقيت ومؤلم للغاية. إذ يخلف ما يشبه الحروق على الأرداف التي تستغرق أياماً كي تشفى بما يكفي لأن يرتدي الضحية ملابسه ويمشي بصورة عادية دون أن تنفتح الجروح مجدداً. وهذه الممارسة انتهاك للحظر الدولي المفروض على التعذيب وعلى غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تشكل ماليزيا كذلك وجهة للاجئين وطالبي اللجوء. ففي البلاد ما لا يقل عن 90,000 ونحو 170,000 من اللاجئين وطالبي اللجوء من ميانمار والفليبين. وماليزيا ليست دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 أو في البروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وهما الصكان الدوليان الرئيسيان اللذان يحكمان مسألة توفير الحماية للاجئين، بينما لا يفرق القانون الماليزي بين اللاجئين وبين المهاجرين ممن لا يحملون الوثائق. ونتيجة لذلك، يمكن أن يقبض على اللاجئين وطالبي اللجوء وأن يحتجزوا ويقاضوا بتهم تتصل بجرائم الهجرة، كما يمكن أن يحكم عليهم بالجلد ليبعدوا بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، يجعلهم وضعهم المحفوف بالمخاطر عرضة على وجه خاص للانتهاكات في مكان العمل وعلى أيدي الشرطة وممثلي "ريلا".

توصيات إلى الحكومة

كأمر يكتسي صفة الأولوية، تدعو منظمة العفو الدولية حكومة ماليزيا إلى ما يلي:

- القيام بمراجعة فورية لنظام العمل الخاص باستجلاب العمال المهاجرين من الخارج بغرض إصلاحه.
- تجريم حجز جوازات السفر وغيرها من الوثائق الشخصية وإخضاعه للعقوبات المناسبة، وتعديل السياسات ومذكرات التفاهم بناء على ذلك فوراً.
- مقاضاة وكلاء التشغيل وأصحاب العمل الذين يمارسون الاحتيال والخداع في اجتذاب طالبي العمل بغرض استغلالهم، وذلك بمقتضى القانون الماليزي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- زيادة زيارات التفتيش لأماكن العمل بصورة جوهرية وإحالة أصحاب العمل ممن يفرضون عمل السخرة أو غيره من أشكال الاستغلال العمالي إلى القضاء. وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي خلال زيارات التفتيش هذه على انتهاكات الحقوق في مكان العمل عوضاً عن التركيز على الوضع القانوني للعمال المهاجرين الأفراد.
- التحقيق على وجه السرعة في جميع الشكاوى بالتعرض لسوء المعاملة أو الابتزاز أو غيره من أشكال سوء التصرف من جانب رجال الشرطة أو غيرهم من الموظفين الذين يعملون تحت غطاء أي لون من ألوان القانون، بمن فيهم ممثلو "ريلا".
- ضمان أن تفي أماكن الاحتجاز، بما في ذلك المرافق التابعة للهجرة، بشروط الحد الأدنى للمعايير الدولية.
- تعزيز إجراءات الحماية لحقوق الإنسان في مذكرات التفاهم الموقعة مع البلدان المصدِّرة للعمالة، بما في ذلك عبر اتفاقيات لمراقبة وكالات التشغيل العاملة في البلدان المصدِّرة.

* * *

زار وفد من أربعة مندوبين لمنظمة العفو الدولية ماليزيا في يوليو/تموز 2009 وأجرى مقابلات خاصة مع ما يربو على 200 من العمال المهاجرين من حملة الوثائق ومن العمال غير الشرعيين. والتقى الوفد مسؤولين حكوميين وأصحاب عمل ووكلاء تشغيل ومحامين وموظفين في منظمات غير حكومية وأعضاء في جماعات دينية وبعثات دبلوماسية. كما قام الوفد بجولة تفتيش على ثلاثة مرافق لاحتجاز المهاجرين بالقرب من كوالا لامبور وبمراقبة جلسات استماع إدارية عقدتها وزارة العمل ودائرة العلاقات الصناعية.

وكانت المقابلات مع المهاجرين طوعية واعتمدت صيغة فنية شبه موحدة. وأجريت المقابلات بالإنجليزية أو بالماليزية الباهاسية، ورافقتها الترجمة عند الضرورة، باستثناء حفنة من المقابلات مع المعتقلين أجريت بالفرنسية أو بالأسبانية من قبل باحثين يتكلمون اللغتين بطلاقة. وأجريت جميع المقابلات في المناطق الاتحادية التابعة لكوالالامبور وفي ولايات سيلانغور وباهانغ، مع أن بعض العمال وصفوا تجاربهم التي مروا بها في مناطق أخرى من شبه الجزيرة الماليزية. وقد قمنا بتغيير أسماء جميع العمال المشاركين لحماية خصوصيتهم.

ولم يتفحص هذا التقرير أوضاع العمال المهاجرين في ولايتي صباح وسرواك، اللتين تملكان قوانينهما التشريعية والإجراءات المتعلقة بالهجرة الخاصة بهما.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن تقديرها لاستعداد حكومة ماليزيا للالتقاء بمندوبيها ولتسهيلها زياراتهم لمراكز الاحتجاز التابعة للهجرة.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية